هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية

"بيان حول مجزرة حي التضامن"

صُدِم العالم بأسره بمقطع فيديو نشرته صحيفة الغارديان البريطانية يُصوّر مجزرة ارتكبتها قوات النظام السوري في حي التضامن جنوب العاصمة دمشق عام 2013، راح ضحيتها العشرات من المدنيين، أُعدموا جماعياً وبدم بارد.

لا يمكن وصف هذه المجزرة إلا بأنها جريمة حرب متكاملة الأركان، وجريمة ضد الإنسانية، ضد الشعب السوري كلّه، كما أنها جريمة بحق أحلامه وعيشه المشترك. وهي ليست الأولى من نوعها وليست الوحيدة أو الأضخم، بل هي جريمة جديدة تُضاف إلى الكثير من المجازر والجرائم التي ارتكبها النظام بحق الشعب السوري، رجالاً ونساءً وأطفالاً، غالبيتها العظمى لم يتم تصويره كهذه الجريمة، وخلّفت مئات الآلاف من الضحايا والمفقودين والثكالى والأيتام.

هذه الجريمة ليست مجرد جريمة فردية قام بها شخص أو أشخاص، بل هي صورة مُصغّرة وحقيقية للإرهاب الذي مارسه النظام في سورية بشكل ممنهج، تلك المنظومة الأمنية الإجرامية التي مثّلت بالسوريين وقتلتهم دون تمييز حتى بالأسلحة الكيماوية والأسلحة المحرمة دولياً منذ انطلاق الثورة السورية، وتعاملت كعصابات دموية وحشية دمّرت حاضر السوريين ومستقبلهم.

إننا في هيئة التفاوض السورية، نُثني على شجاعة المواطن السوري الذي خاطر بحياته بدافع حسه الإنساني والوطني وعمل على إيصال الفيديو الى خارج سورية، كما نقدر عاليًا جهود الباحثة السورية أنصار شحود بحسها الوطني وزميلها البروفيسور أوغور أوميت أنجور، ونُثمن شعورهما بالمسؤولية الإنسانية، وعملهما بكل جدٍ وتفانٍ لعدة سنوات وفق منهجية علمية وقانونية، لكشف هذه الجريمة البشعة، ولتُقدِّم للعالم دليلاً إضافياً على همجية من يقمع الثورة ويحاول قتل حلم السوريين. نؤكد أن الهيئة تبذل كل ما في وسعها، وبكل الإمكانيات والوسائل، لتقوم بواجباتها الأساسية من أجل الدفع قدماً بملف المساءلة والمحاسبة والعدالة الانتقالية، الذي لابد منه ولا بديل عنه.

وفي هذا الصدد، نهيب بأبناء الشعب السوري أن يُقدموا كل ما في حوزتهم من أدلة ووثائق تتعلق بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سورية، إلى "لجنة العدالة الانتقالية" في هيئة التفاوض السورية، التي تقوم بالتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة، لتأخذ العدالة مجراها الطبيعي.

تقوم الهيئة بإيصال الصوت السوري إلى كل المحافل الدولية، لكشف حجم الإرهاب والإجرام الذي مارسه النظام السوري ضد الشعب وما يزال، وحثّ المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات عملية وملموسة ضدّه، لوضع حدّ لإجرامه اللا محدود، ولإرغامه على الكشف عن مصير المفقودين والمعتقلين، وإقامة محكمة خاصة بجرائم الحرب المرتكبة في سورية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، لمحاسبة كل من ارتكب جريمة بحق الشعب والوطن.

كما أنّ الهدف الأساس للعملية السياسية هو الانتقال السياسي الكامل والشامل، فإنّ تحقيق أي حل سياسي قابل للحياة في سورية وفق القرارات الدولية، ولا سيما القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و٢١١٨ (٢٠١٣)، لا يمكن أن يحصل دون تحقيق العدالة الانتقالية ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

نؤكد أخيراً على أن دولة العدالة والقانون والمواطنة المتساوية هي الضمانة الوحيدة للسوريين ولمستقبلهم، وأن العدالة الانتقالية هي الممر الإلزامي لإعادة الاعتبار للضحايا، وأن محاسبة كل من أجرم بحق الشعب السوري هو المدخل للاستقرار والتعايش والأمن والأمان، وهذه المحاسبة ستأتي في وقت ليس ببعيد، وستصل يد العدالة إلى كل المجرمين.

عاشت سوريا حرّة أبية وعاش شعبها العظيم

هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية